قرار رقم 7

GA-2023-91-RES-07

الموضوع: حق الانسحاب من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنعقدة في فيينا (النمسا)، في الفترة الممتدة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، في دورتها الـ 91،

في ضوء المادة 42 من القانون الأساسي للإنتربول،

وإذ أحاطت علما بالاقتراح المتعلق بتعديل القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المقدّم من الاتحاد الروسي،

وإذ تدارست التقرير GA-2023-91-REP-11 الذي رفعه الاتحاد الروسي بشأن حق الانسحاب من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)،

وإذ تضع في اعتبارها القرار GA-2017-86-RES-01 (بيجين (الصين)) المعنون '' آلية الانضمام إلى عضوية الإنتربول''،

وإذ تأخذ في الاعتبار أهداف المنظمة المنصوص عليها في المادة 2 من القانون الأساسي للإنتربول المتمثلة في تأمين وتنمية التعاون المتبادل على أوسع نطاق بين كافة سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان وبروح ''الإعلان العالمي لحقوق الإنسان''، وإنشاء وتنمية كافة المؤسسات القادرة على المساهمة الفعالة في الوقاية من جرائم القانون العام وفي مكافحتها،

وإذ تشدّد على أهمية الطبيعة الفنية للإنتربول المنصوص عليها في المادة 7 من القانون الأساسي للإنتربول، التي تعلن أن الإنتربول منظمة شرطية فنية تتعامل مع واقع العمل الشرطي على أرض الواقع، ويجب عليها أن تقيم باستمرار الاحتياجات الأمنية المتنوعة وأن تتصدى لتهديدات الجريمة الناشئة في كافة أنحاء العالم،

وبالنظر إلى أن المنظمة تتخذ تدابير لإصلاح الإطار القانوني للإنتربول، وتحديدا عمل الفريق العامل المعني بالحوكمة الذي شكّلته الجمعية العامة بموجب القرار GA-2018-87-RES-15 المتعلق باستحداث فريق عامل معني بمراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بهيئات الإنتربول الإدارية العليا (''الفريق العامل المعني بالحوكمة'')،

وإذ تذكّر بأن ولاية الفريق العامل المعني بالحوكمة هي توفير فرصة لمراجعة وإصلاح وتعديل الأطر القانونية للإنتربول، ووفقا لما ورد في التقرير GA-2023-91-REP-05، بالمشاورات الواسعة النطاق التي يجريها الفريق حاليا بشأن التعديلات المقترحة على المادة 4 من القانون الأساسي للإنتربول فيما يتعلق بشروط الانضمام إلى الإنتربول،

وإذ تضع في اعتبارها أن الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي القاضي بتعديل المادة 4 من القانون الأساسي يؤثر تأثيرا مباشرا في مسألتي العضوية وشروطها اللتين ينظر فيهما الفريق العامل المعني بالحوكمة، وكذلك أن اللجنة التنفيذية والأمانة العامة قدمتا كلتاهما ملاحظات خطية تؤكد مجددا ملاءمة إحالة مثل هذ المسائل ومشروع الاقتراح هذا على الفريق العامل المعني بالحوكمة،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا موقف الجمعية العامة من أن التعديلات المقترح إدخالها على نصوص الإنتربول القانونية ''تتطلب اهتماما خاصا للتوصل إلى اتفاق بين أكبر عدد ممكن من البلدان الأعضاء في الإنتربول'' (التقرير GA-2022-90-REP-09، التذييل 2)،

وإذ تشدد على الأهمية الحاسمة لدور الفريق العامل المعني بالحوكمة في إجراء دراسات شاملة وتعزيز نُهج التعاون لتحقيق توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن بشأن المسائل التي تؤثر إلى حد بعيد في حسن اشتغال المنظمة وآلياتها وإدارتها الرشيدة،

تقرّر أن يُحال على الفريق العامل المعني بالحوكمة، للدراسة والمداولات، الاقتراح المتعلق بتعديل المادة 4 من القانون الأساسي للإنتربول لإدخال نص يتعلق بانسحاب عضو؛

توكل إلى الأمانة العامة، بهدف ضمان الشفافية والاتساق في عملية الانسحاب، إعطاء الفريق العامل المعني بالحوكمة تعليمات بأن يضيف هذا الاقتراح إلى برنامج عمله وبأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الـ 92، في إطار اختصاصه وولايته، تقريرا عن التقدم المحرز في هذه المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بالانضمام إلى المنظمة.

اعتُمد